ضربها ضربا غير مبرح لظاهر الاية فتقديرها واللاتي تخافون
نشوزهن فعظوهن فان نشزن فاهجروهن في المضاجع واضر
والخوف هنا بمعنى العلم كقوله تعالى فمن خاف من موص جنفا
او اثما **تنبيه** ظاهر كلام المصنف انه لا يضرب الا اذا تكرر النشوز
منها النشوز وهو مارجحه جمهور العراقيين وغيرهم ورجحه جمع كما قال
الرافعي والذي صححه النووي جواز الضرب وان لم يتكرر النشوز عليه ضربها
لظاهر الاية وانما يجوز الضرب اذا افاد ضربها في ظنه والا
فلا يضربها كما صرح به الامام وغيره وخرج بقوله غير مبرح
المبرح فانه لا يجوز مطلقا ولا يجوز على الوجه والمهاتة والاولى
له العفو عن الضرب وخبر النهي عن ضرب النساء محمول على
ذكر او على الضرب بغير سبب يقتضيه وهذا بخلاف ولي الصبي
فالاولى له عدم العفو لان ضربه للتاديب مصلحة له وضرب
الزوج زوجته مصلحة لنفسه **ويسقط بالنشوز قسمها** الواجب
لها والنشوز يحصل بخروجها من منزل زوجها بغير اذنه لا الى
القاضي لطلب الحق منه ولا الى اكتسابها النفقة اذا اعسر
بها الزوج ولا الى استفتاء اذا لم يكن زوجها فقيها او لم يستفت
لها ويحصل ايضا بمنعها الزوج من الاستمتاع ولو غير الجماع
حيث لا عذر لا منعها له منه تدللا ولا الشغل له ولا الابذا
له باللسان او غيره بل تأثم به وتستحق التاديب **وتسقط به**
ايضا حيث لا عذر **نفقتها** وتوابعها كالسكنى والات التنظيف
ونحوها فان كان بها عذر كان كانت مريضة او ممتنعة للتحمل
للجماع او دفعها قرح او كانت مستحاضة او كان الزوج
عبدا اي كبير الالة يضربها وطيه فلا تسقط نفقتها لعذرها **تنبيه**
قضية اطلاق المصنف تناوله نشوز بعض
اليوم وهو الاصح ومراده هنا بالسقوط هنا منع الوجوب

لا سقوط

لا سقوط ما وجب حتى لو نشزت قبل الفجر وطلع الفجر وهي
ناشزة فلا وجوب ولا يقال سقطت لان السقوط فرع الوجوب
وسكت المصنف عن سقوط الكسوة بالنشوز اكتفاء بجعلهم الكسوة
تابعة للنفقة تجب بوجوبها وتسقط بسقوطها وسيأتي تحرير
ذلك في فصل نفقة الزوجة ان شاء الله تعالى **تتمة** لو منع
الزوج زوجته حقا لها كقسم ونفقة لزمه القاضي توفيته اذا
طلبته لعجزها عنه فان اساء خلقه واذاها بضرب او غيره بلا سبب
نهاه عن ذلك ولا يعزره فان عاد اليه وطلبت تعزيره من القاضي
عزره بما يليق به لتعديه عليها وانما لم يعزره في المرة الاولى وان
كان القياس جوازه اذا طلبته لان اساءة الخلق تكثر بين الزوجين
والتعزير عليها يورث وحشة بينهما فيقتصر اولا على النهي
لعل الحال يلتئم بينهما فان عاد عزره وان قال كل من الزوجين
ان صاحبه متعد عليه تعرف القاضي الحال الرافع بينهما بثقة
يخبرهما ويكون الثقة جارا لهما فان عدما سكنا بجانب ثقة
يتعرف حالهما ثم ينهي اليه ما يعرفه فاذا تبين للقاضي حالهما
منع الظالم منهما من عوده لظلمه فان اشتد الشقاق بينهما
بعث القاضي حكما من اهله وحكما من اهلها لينظرا في امرهما
والبعث واجب ومن اهلهما سنة وهما وكيلان لهما لا حكمان
من جهة الحاكم فيوكل هو حكمه بطلاق او خلع وتوكل هي حكمها
ببذل عوض ويكفي طلاق به وبغيره فان بينهما ان رأياه صوابا
وشرط فيهما اسلام وحرية وعدالة واهتدا الى المقصود معرفة
من يعتمد له وانما اشترط فيهما ذكر مع انهما وكيلان لتعلق
وكالتهما بنظر الحاكم كما في امينه وسن كونهما ذكرين فان اختلف
رايهما بعث القاضي اثنين غيرهما حتى يجتمعا على شيء فان لم يرض
الزوجان جاز بعث الحكمين ولم يتوقفا على شيء اذ به القاضي الظالم

Copyright Imam University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)